

آليات الحد من العنف الأسري

أ.د اسراء محمد علي سالم

جامعة بابل / كلية القانون

Asraamohammed71@gmail.com

الأستاذ المتفرس الدكتور

محمد علي سالم

كلية الحلة الجامعة

Medosofe2005@gmail.com

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٦/١٨ تاريخ ارجاع البحث ٢٠٢٣/٧/١٢ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٣/٨/٩

الأسرة هي المؤسسة التربوية الأولى في المجتمع التي يقع على عاتقها تنشئة الأفراد وتكوين سلوكهم، فصلاح المجتمع لا يكون الا بصلاحتها. إنَّ ظاهرة العنف بصورة عامة والعنف الأسري أو المنزلي بصورة خاصة ليست فردية بل تعمُّ غالبية المجتمع الإنساني على اختلاف ثقافته، وأخذت هذه الظاهرة بالتفاقم حتى باتت تهدد كيان الأسر، لاسيما بعد ظهور جائحة كورونا وإجراءات الحجر الصحي وتدهور الأحوال المعيشية وتزايد الضغوط الاقتصادية التي تترجح تحتها غالبية الأسر مما أدى إلى تنامي العنف إذ أصبح جائحة موازية للجائحة كورونا، الأمر الذي يتطلب مواجهتها وتوفير الحماية للأسرة، إذ أنَّ العنف الأسري يعد انتهاكا صارخا لحقوق الانسان المكفولة في الصكوك الدولية . إنَّ الاهتمام الدولي بالأسرة لا يكفي لتوفير حماية حقيقية لها بل لابد من تعاون الدول من خلال وضع استراتيجية شاملة تكفل حقوق الانسان، وأن تشجب العنف الأسري ولا تتخذ العادات والتقاليد ذريعة لعدم الوفاء بالتزاماتها الدولية لتحجيم هذه الظاهرة ، إذ إن من أهم معوقات هذا التحجيم غياب الحلول والمعالجات الناجمة علاوة على غياب الاحصائيات الدقيقة لعدد ضحايا هذا العنف ودوافعه واسبابه بالإضافة الى عدم الاخبار عنه في معظم الحالات لكونه يعد من أسرار الاسرة .

The family is the primary educational institution in society that bears the responsibility of raising individuals and evaluating their behaviour.

The phenomenon of violence in general, and family or domestic violence in particular, is not an individual phenomenon. Rather, it pervades the majority of human society with its different cultures, and this phenomenon has worsened until it threatens the entity of families, especially after the emergence of the Corona pandemic, quarantine measures, deteriorating living conditions and increasing economic pressures. suffered by the majority of families. Which led to the growth of violence as it became an epidemic parallel to the Corona epidemic, which calls for confronting it and providing protection for the family, as domestic violence is considered a flagrant violation of human rights guaranteed in international covenants of Huma. International attention to the family is not enough to provide real protection for it. Rather, states must cooperate through developing a comprehensive strategy that guarantees human rights, condemn domestic violence, and do not take customs and traditions as a pretext for not fulfilling their international obligations to curb this phenomenon, as one of the most important obstacles to this curtailment is the absence of solutions. And effective treatments, in addition to the absence of accurate statistics on the number of victims of this violence, its motives and causes, in addition to the lack of information about it in most cases because it is considered a family secret.

الكلمات المفتاحية: العنف الاسري، آليات الحد، السبل القانونية.

المقدمة

يشكل العنف الاسري تحدياً كبيراً يهدد كيان المجتمع الانساني واستقراره واضحي سلوك حياة تعاني منه المجتمعات على اختلاف ثقافتها، ويأخذ هذا السلوك صوراً عديدة كالإساءة الجسدية او الجنسية أو النفسية أو اللفظية وغيرها ويتعرض له الضعفاء في الاسرة، وتزداد مخاطر العنف الاسري لعدم قدرة لضحية على الاخبار كونه من أسرار الاسرة، وللاعتقاد بان هذا السلوك مقبول، ومبرر اذ يندرج تحت مفهوم المشاكل الأسرية. وقد تفاقمت ظاهرة العنف الاسري نتيجة اجراءات التقييد كالحجر الصحي والعزل وحظر التجوال لمواجهة جائحة كورونا .

أهمية البحث:

إنَّ العنف الاسري يعدُّ انتهاكاً لحقوق الانسان، ولحرياته الأساسية؛ لذلك حظرت دساتير الدول، ومنها دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ كل أشكال العنف، والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع .

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث في التالي:

- ١- هل غياب آليات الحد من العنف الاسري أثرت على تنامي هذه الظاهرة.
- ٢- هل أنَّ عدم تعاون الدول لوضع استراتيجية شاملة لحقوق الانسان له تأثير على سلامة للضحايا.
- ٣- هل تتعارض بعض النصوص القانونية الواردة في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل مع ثوابت أحكام الإسلام التي اوجب الدستور عدم سن قانون يتعارض معها .
- ٤- هل كرس المشرع العراقي التمييز وعدم المساواة بين الرجل والمرأة في نطاق التجريم والعقاب .
- ٥- هل حققت الاستراتيجية الوطنية التي اعدتها الحكومة العراقية لمناهضة العنف القائم على التنوع الاجتماعي ٢٠١٨-٢٠٣١ اهدافها .

هيكلية البحث:

ستتناول الموضوع في مبحثين نخصص المبحث الأول لماهية العنف الأسري ونفرد المبحث الثاني لسبل الحد من العنف الأسري .

المبحث الاول: ماهية العنف الاسري

العنف الاسري او ما يطلق عليه ب"العنف العائلي" او "الإساءة الأسرية" هو ضرب من ضروب السلوك العدواني الذي يمارسه الفرد ضد اسرته لتحقيق أهدافه الخاصة وبأية وسيلة كانت وأياً كان نوعه مادياً أو معنوياً.

وقد اختلفت مفاهيم العنف الأسري تبعاً للشخص أو الجماعة أو المجتمع الذي يتبنى تحديد مفهومه، وتأسيساً على ما تقدم سنتناول هذا المبحث في مطلبين نخصص المطلب الاول لمفهوم العنف الاسري ونستعرض في المطلب الثاني أسباب العنف الاسري.

أولاً: مفهوم العنف الاسري

للإحاطة بموضوع البحث لابد من تحديد مدلول العنف الاسري وتمييزه عن التأديب الاسري وعلى النحو الآتي.

١ - مدلول العنف الاسري:

العنف الاسري مصطلح مكون من كلمتين العنف والاسري وهذا يقتضي بيان مدلولهما لغة كل على حدة .

العنف لغة: ضد الرفق والتعسف والتعيير واللوم وهو بهذا المعنى يفيد استعمال القوة، أو الطاقة الجسدية لمن يياشره^(١)، والعنف الاسري في اللغة الانكليزية تقابله مفردة (Violence)^(٢).
اما الاسري في اللغة منسوب الى الاسرة والجمع منه أسرات، وهي الدروع الحصينة^(٣)، وتقابلها في اللغة الانكليزية لفظة (Familial)^(٤).

وبالنسبة للمدلول الاصطلاحي للعنف الاسري ففي العراق لم يشترع قانون الحماية من العنف الاسري لحد الآن لذا ندعو إلى الاسراع في تشريعه، في حين ان قانون مناهضة العنف الاسري لإقليم كردستان رقم (٢٨) لسنة ٢٠١١ عرف العنف الاسري بأنه "كل فعل أو قول أو تهديد بهما على أساس النوع الاجتماعي في اطار العلاقات الاسرية المبنية على أساس الزواج والقربة إلى الدرجة الرابعة ومن تم ضمه إلى الاسرة قانوناً من شأنه أن يلحق ضرر من الناحية الجسدية، والجنسية، والنفسية، وسلباً لحقوقه وحرياته"^(٥)، في حين عرف الاسرة بأنها "مجموعة اشخاص طبيعيين تربطهم رابطة الزوجية والقربة إلى الدرجة الرابعة ومن يكون تم ضمه إلى الاسرة قانوناً"^(٦).

يلاحظ على تعريف العنف الاسري بأنه مطول وغير دقيق الصياغة فكلمة التهديد زائدة لان التهديد فعل حيث عرفت الفقرة (٤) من المادة (١٩) من قانون العقوبات العراقي الفعل بأنه "كل تصرف جرمه القانون سواء كان إيجابياً ام سلبياً كالتزك والامتناع ما لم يرد نص على خلاف ذلك"، كما أن التهديد لغة هو التخويف وقد يكون بالقول او بحركة مادية حسية^(٧).

أما مشروع مناهضة العنف الاسري العراقي لسنة ٢٠١٩ فقد عرف في الفقرة اولاً من المادة ١ العنف الاسري بأنه "كل فعل أو امتناع عن فعل أو التهديد بأي منهما يرتكب داخل الاسرة يترتب عليه ضرر مادي أو معنوي". يلاحظ على هذا النص إنه اورد عبارة "التهديد بأي منهما" وهي زائدة للأسباب التي أوردناها على تعريف مشرع اقليم كردستان يضاف الى ذلك إن عبارة "كل فعل أو امتناع عن فعل" غير دقيقة وكان

الاجدر الاكتفاء بمفردة "فعل" كونه يشمل الايجابي والسلبي كما إن التعريف اشترط وقوع الضرر وأغفل احتمالية وقوعه وذلك يتضح من عبارة "لا يترتب عليه ضرر".

أما بالنسبة لتعريف العنف الاسري فقهاً فهناك من عرفه بأنه "جميع الافعال التي يقوم بها أحد أعضاء العائلة وتلحق ضرر مادياً أو معنوياً أو كليهما لعضو اخر في نفس العائلة"^(٨)

وعرف ايضا بأنه "سلوك عدواني انتقالي من المجتمع إلى الفرد ومن الفرد إلى المجتمع وتتسم بالقمهر والظلم والعدوان على افراد الاسرة"^(٩). مما تقدم يمكن ان نعرف العنف الاسري بأنه "كل فعل يرتكب من فرد ضد فرد اخر في نطاق الاسرة من شأنه أن يلحق ضرراً"

٢- تمييز العنف الاسري عن التأديب الاسري

الاسري هو "سلطة قررها المشرع للزوج على زوجته وللإباء ومن في حكمهم على الاولاد القصر- لمبرات معينة- تتمثل في وسائل تهذيب محددة بغية التهذيب والاصلاح والتقويم"^(١٠).

يتشابه العنف الاسري مع التأديب الاسري في إن كليهما يقعان في نطاق الاسرة ، في حين يختلفان في ان التأديب يكون من الزوج لزوجته ، ومن الاباء لأولادهم القصر^(١١). في حين ان العنف الاسري يقع على اي فرد من أفراد الاسرة، ويضاف الى ذلك ان التأديب الاسري يعد استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون فهو سبباً من اسباب الاباحة^(١٢) بينما العنف الاسري محرم شرعاً وقانوناً .

و يختلفان من حيث الهدف فالتأديب الاسري يهدف الى التهذيب والتقويم بينما يهدف العنف الاسري الى فرض السيطرة على الضحية (المعنف)^(١٣)، ويختلفان ايضا من حيث الوسيلة فالتأديب الاسري ووسائله محددة شرعاً أو قانوناً أو عرفاً في حين وسائل العنف الاسري غير محددة.

ومن الجدير بالإشارة ان حق التأديب الاسري اذا تجاوز الحدود المقررة شرعاً أو قانوناً أو عرفاً، فيخرج من نطاق الاباحة الى نطاق التجريم بوصفه عنفاً اسرياً.

ثانياً: أسباب العنف الاسري

لكل ظاهرة أسبابها وقد تعددت اسباب العنف الاسري ما بين نفسية ذاتية واجتماعية واقتصادية ودينية علاوة على التطور التكنولوجي الذي كان له اثر كبير في انتشار هذه الظاهرة.

١- الاسباب الذاتية والاجتماعية

تتمثل الأسباب الذاتية بأسباب نفسية أساسها الفراغ الاخلاقي لدى الفرد والافتقار إلى الاحساس بأن لوجوده رسالة اخلاقية وقد تكون تلك الاسباب ناشئة عن سلوكيات غير صحيحة^(١٤) لمن يعد المثل الاعلى له كالوالدين أو الاخ الاكبر، كالمعاملة القاسية السيئة او تعاطي المخدرات، علاوة على ان الوضع الصحي للفرد أثر كبير في سلوكه حيث يصبح أكثر عصبية ، وقد ازداد ذلك بعد انتشار جائحة كورونا والبقاء في

المنزلة فترة طويلة بسبب الحظر أو الحجر الصحي، وانعدام الزيارات الاجتماعية مما يزيد من التوتر والضغط النفسي وينعكس ذلك على أفراد الأسرة لاسيما التي تضم عدد كبيراً من الأفراد وخاصة الأطفال. وللمجتمع والبيئة المحيطة دور كبير في تنشئة الفرد وتكوينه، فالعادات والتقاليد السائدة لها تأثير كبير في توجيه سلوكه^(١٥) فإذا كانت تلك العادات والتقاليد السائدة قائمة على العنف والقسوة فإن الفرد يكون ميالاً إلى العنف كأسلوب في الحياة، كما أن الموروث المجتمعي كعدم المساواة بين الذكور والإناث له أثر كبير في انتشار هذه الظاهرة.

٢- الأسباب الاقتصادية والتطور التكنولوجي

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية في المجتمع يؤدي إلى الاحباط واليأس، فالبطالة وسوء الأحوال المعيشية تدفع الفرد لممارسة العنف ضد أسرته^(١٦). بالإضافة إلى ذلك، فإن تقدم التطور التكنولوجي، وظهور وسائل الاتصال الحديثة، لاسيما الشبكة المعلوماتية مما أضعف الروابط العاطفية بين أفراد الأسرة نتيجة لزيادة الوقت الذي يمضيه أفرادها في استخدام تلك الوسائل، علاوة على دور وسائل الإعلام وخصوصاً الإعلام المرئي بهذا الصدد وما تعرضه تلك الوسائل من برامج وأفلام ومسلسلات تكون باعثاً للتشجيع على العنف والجريمة أو بعض السلوكيات الخاطئة الأخرى ومن الجدير بالذكر أن ضعف الوازع الديني للفرد ومجاليته رفقاء السوء له من التأثير ما ينعكس بصورة سلبية على سلوكه^(١٧) أولاً، ومن ثم الأسرة ثانياً، وبشكل قد يكون مباشر أو غير مباشر.

المبحث الثاني: سبل الحد من العنف الاسري

تختلف سبل الحد من العنف الاسري باختلاف المجتمعات، وهذه السبل لها دور مهم في ضمان حقوق الضحية، وان وضع استراتيجية لمناهضة العنف الاسري بكل اشكاله يتطلب اتخاذ اجراءات وتدابير على مختلف المستويات القانونية والقضائية والاجتماعية والصحية وغيرها وهذا ما سنتناوله وعلى النحو الآتي:

أولاً: السبل القانونية والقضائية

يعد البعد القانوني السبيل الاساسي للحد من العنف الاسري من خلال تجريم أفعال هذا العنف وفرض الجزاء الملائم على مرتكبها إلا أن المعالجات القانونية بمفردها تكون غير كافية، إذ لا بد من معالجات قضائية، وهذا ما سنوضحه تباعاً.

١- السبل القانونية

اعدت الحكومة العراقية الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي ٢٠١٨-٢٠٣١ وكان من بين أهدافها تحقيق المساواة بين الجنسين وإنهاء كافة أشكال التمييز والعنف والقضاء على جميع الممارسات الضارة، ولتحقيق هذه الاهداف لا بد من تشريع قانون متخصص يضمن تحقيقها لذا ندعو المشرع العراقي إلى الاسراع في تشريع قانون الحماية من العنف الاسري بالاستفادة من تجربة اقليم

كردستان بهذا الصدد حيث شرع قانون مناهضة العنف الاسري رقم(٨) لسنة ٢٠١١، علاوة على الاستعانة باستراتيجيات مناهضة العنف الاسري في الدول العربية والقوانين الاساسي الذي نص عليه الدستور في الفقرة أمن البند اولاً من المادة ٢ "لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام".

بالاضافة الى ما تقدم، فلا بد من مراجعة القوانين العراقية النافذة المتعلقة بالأسرة كقانون رعاية الاحداث رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٣ المعدل، وقانون رعاية القاصرين رقم (٧٨) لسنة ١٩٨٠ المعدل، وقانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ المعدل، وكذلك النصوص القانونية الواردة في قانون العقوبات، والتي عاجلت احكام الجرائم المتعلقة بالأسرة لتعديلها بما يضمن عدم التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي فالمادة (٤٠٩) من قانون العقوبات عدت قتل لرجل لزوجته أو ل احد محارمه حال المفاجأة بالتبليس بالزنا أو الوجود في فراش واحد مع الشريك عذراً مخففاً، وهو ما يخالف ثوابت احكام الاسلام ، ومن الجدير بالذكر أنّ مشروع اقليم كردستان عطل العمل بهذه المادة .

وقد كرس قانون العقوبات التمييز بين الرجل والمرأة حيث عاقب الزوجة الزانية ايما زنت ، في حين عاقب الزوج الزاني اذا زنى في منزل الزوجية و اباح الزنا خارجه.^{١٨} وهذا مخالفة صريحة لثوابت احكام الاسلام وايضاً المادة(٣٨) من القانون نفسه عاقب الزوج الذي يحرص زوجته على الزنا ، فنزت بناءً على هذا التحريض حيث نصت على "كل زوج حرص زوجته على الزنا فنزت بناءً على هذا التحريض يعاقب بالحبس"، وبمفهوم المخالفة ان الزوج المحرض لا يعاقب اذا لم يترتب على تحريضه اثر وكان الاجدر بالمشرع ان يعاقبه حتى وان لم يقع الزنا، لذا نقترح إعادة صياغة المادة وعلى النحو الآتي "كل من حرص زوجته على الزنا يعاقب بالحبس ولو لم يترتب على تحريضه أثر، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات اذا زنت بناءً على التحريض".

وأخيراً ندعو المشرع العراقي إلى عدم الاعتداد بالباعث الشريف في ارتكاب الجريمة بوصفه عذراً مخففاً والمنصوص عليه في الفقرة (١) من المادة (٢٨) من قانون العقوبات ولا سيما جرائم غسل العار وجريمة قتل الأم لطفلها حديث الولادة اتقاءً للعار نتيجة الحمل سفاحاً والمنصوص عليها في المادة(٤٠٧) من القانون نفسه.

٢- السبل القضائية

إنّ الحد من العنف الاسري يتطلب تضافر جهود عديدة علاوة على تشريع وتفعيل القوانين ذات الصلة لا بد ان يكون للقضاء دور في تحجيم هذه الظاهرة وذلك من خلال سرعة البت في الدعاوى المتعلقة بالأسرة كالطلاق، التفريق، الحضانة، النفقة ونزع الولاية، وانشاء محاكم متخصصة بقضايا الاسرة.

والجدير بالذكر أنّ مجلس القضاء الاعلى قد استحدث في عام ٢٠١٥ محاكم تحقيق مختصة بجرائم العنف الاسري في أنحاء العراق^(١٩) إلا أنه تم الغاؤها في ٢٠١٧ ووزعت الدعاوى بالنسبة لتلك الجرائم الواقعة بعد

٢٠١٧/١/٢٠ الى المحاكم حسب الاختصاص المكاني والوظيفي^(٢٠) وقد اصدر مجلس القضاء الاعلى بيان رقم(٩) في ٢٠٢١/١/١٠ تضمن تشكيل محكمة متخصصة بالنظر في قضايا العنف الاسري ومحكمة جنح يكون مقرها في مركز كل منطقة استئنافية.

ثانيا: سبل اخرى للحد من العنف الاسري

لتحجيم ظاهرة العنف الاسري لابد من القضاء على أسبابه أو معالجتها مع زيادة الوعي والتثقيف المجتمعي حول العنف الاسري واثاره علاوة على انشاء مؤسسات متخصصة لحماية الاسرة وتقديم الدعم المادي والقانوني لها، وتوفير مراكز الرعاية النفسية لضحايا العنف لمتابعتهم نفسياً، كما يمكن الاستعانة بضحايا العنف للعمل في تلك المؤسسات والمراكز لكي يكتسبوا الكفاءة الذاتية اللازمة للتغلب على اثار العنف كما انهم اقدر من غيرهم في التعامل مع الضحايا الاخرين من خلال الخبرة التي اكتسبوها من تجاربهم الحياتية.

وللمؤسسات التعليمية دور فعال في مناهضة العنف الاسري من خلال التوعية والتثقيف عبر المناهج الدراسية وغرس القيم الدينية وبيان موقف الاديان السماوية من حقوق الوالدين وحث التلاميذ على احترام الكبير.

يضاف الى ما تقدم ان المؤسسة الدينية لها دور مهم في هذا الصدد من خلال الخطب الدينية التي تؤكد فيها على دور الزوج والزوجة في الاسرة وأهمية التوافق والتفاهم والحث على بر الوالدين وتثقيف المقبلين على الزواج بالحياة الزوجية وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم .

ولوسائل الاعلام دور مؤثر في تحجيم هذه الظاهرة من خلال إعداد برامج خاصة تركز على الجانب الاخلاقي والتوعية بقيمة المرأة في الاسرة والمجتمع وفرض الرقابة على البرامج والافلام والمسلسلات التي تشجع على العنف أو السلوكيات الخاطئة.

الخاتمة

بعد الانتهاء من بحث موضوع (آليات الحد من العنف الأسري) توصلنا إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات نورد اهمها:

الاستنتاجات

١- العنف الاسري ظاهرة ليست حديثة بل هي متجذرة ومخضمة تعاني منها كل المجتمعات وقد تمكنا من تعريف العنف الاسري بأنه "كل فعل يرتكب من فرد ضد اخر في نطاق الاسرة من شأنه ان يلحق ضرراً".

٢- ظهر لنا من خلال البحث إن لكل ظاهرة اسباب ولم يخرج العنف الاسري عن ذلك كما أن اشكاله متعددة .

٣- إن حق التأديب الأسري المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ٤١ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل كأحد تطبيقات استعمال الحق بوصفه سبباً للإباحة حق غائي وليس

مطلق بل مفيد شروط ولحدود معينة يجب عدم تجاوزها وإلا عد ذلك عنفاً اسرياً يحقق المسؤولية الجزائية لمرتكبه.

٤ - كشفت لنا الدراسة إن الحد من العنف الاسري يتطلب تضافر الجهود من أجل وضع خطة سلامة لضحاياه واستراتيجية لضمان فاعليتها من قبل المختصين بالعلوم ذات الصلة.

التوصيات

- ١ . ندعو المشرع العراقي الى ضرورة الاسراع بتشريع قانون للحماية من العنف الاسري والاستفادة من تجربة إقليم كردستان بهذا الصدد حيث شرع قانون لمناهضة العنف الاسري رقم (٨) لسنة ٢٠١١ .
- ٢ . نقترح تعديل صياغة الفقرة اولاً من المادة ١ من مشروع قانون مناهضة العنف الاسري العراقي لسنة ٢٠١٩ الذي عرفت العنف الاسري إذ كانت الصياغة غير دقيقة فقد نصت على أن "كل فعل أو امتناع عن فعل أو التهديد باي منهما يرتكب داخل الاسرة يترتب عليه ضرر مادي او معنوي فعبارة "او التهديد يأتي منهما" زائدة لان التهديد يعد فعلاً استناداً للفقرة ٤ من المادة ١٩ من قانون العقوبات كما ان التهديد في اللغة هو التخويف وقد يكون بالقول او بحركة مادية حسية فضلاً عن ان كلمة امتناع زائدة ايضاً لأن لفظة فعل تشمل كل تصرف ايجابي أو سلمي وفقاً لتعريف المشرع العراقي لمفردة الفعل ، كما ان التعريف يشترط أن يكون الضرر متحقق اي وقوع الضرر وأغفل الضرر المحتمل الوقوع وهذا يتضح من عبارة "يترتب عليه ضرر".
- ٣ . توظيف كل الوسائل الإعلامية والمنتديات الثقافية ومنظمات المجتمع المدني والخطب الدينية للتوعية بمخاطر العنف لأسري .
- ٤ . ندعو المشرع العراقي الى مراجعة القوانين النافذة المتعلقة بالأسرة كقانون الأحوال الشخصية وقانون رعاية القاصرين وقانون رعاية الأحداث .
- ٥ . ندعو المشرع العراقي الى إعادة النظر في المادة ٤٠٩ من قانون العقوبات بشأن قتل الرجل لزوجته، أو احد محارمه حال المفاجأة بالثلبس بالزنا، أو الوجود في فراش واحد مع الشريك حيث عد ذلك عذراً مخففاً وهو ما يتعارض مع نص الفقرة أمن البند اولاً من المادة ٢ من الدستور حيث نصت على أن "لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام".
- ٦ . ندعو المشرع العراقي الى عدم التمييز بين الزوج والزوجة من حيث تجريم فعل الزنا في المادة ٣٧٧ من قانون العقوبات لمخالفتها الصريحة لثوابت احكام الاسلام، ونقترح تجريم زنا الزوج اينما زنى .
- ٧ . نقترح على المشرع العراقي إعادة صياغة المادة ٣٨٠ من قانون العقوبات التي تعاقب الزوج الذي يجرس زوجته على الزنا فتزني بناءً على ذلك التحريض ، ولم يعاقبه إذا لم يكن التحريض متبوعاً بأثر

؛ والصياغة المقترحة "كلمن حرض زوجته على الزنا يعاقب بالحبس ولو لم يترتب على تحريضه أثر وتكون العقوبة السجن مدة لاتزيد على عشر سنوات اذا زنت بناءً على ذلك التحريض".

٨. ندعو المشرع العراقي الى عدم الاعتداد بالباعث الشريف في ارتكاب الجريمة بوصفه عذراً مخففاً استناداً للفقرة ١ من المادة ٢٨ من قانون العقوبات ولاسيما في جرائم غسل العار وجريمة قتل الام لوليدها حديث الولادة اتقاءً للعار المنصوص عليها في المادة ٤٠٧ من القانون نفسه.

المصادر والمراجع:

- ١ محمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت، ١٩٨٣، ص٥٨.
- ٢ لين صلاح مطر، لغة المحاكم، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٠٣.
- ٣ صالح العلي وامنية الشيخ، المعجم الصافي، ط١ بلا ناشر، ١٠٨٩، ص١٣.
- ٤ جروان السابقي، معجم اللغات الوسيط، ط١، مطبعة فؤاد بيسان وشركاه، بيروت، ١٩٧٤، ص٢٩٢.
- ٥ الفقرة ثالثاً من المادة الاولى من قانون مناهضة العنف الاسري في اقليم كردستان .
- ٦ الفقرة اولاً من المادة الاولى من قانون مناهضة العنف الاسري في اقليم كردستان
- ٧ معجم المعاني متاح على الموقع www-almaany.com تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/٢١ في ٧:٠٠م
- ٨ مصطفى عمر التيسير، العنف العائلي، مركز الدراسات والبحوث، اكااديمية جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض ١٩٩٧، ص٥.
- ٩ د. رجاء مكي ود. ساهي عجم، اشكالية العنف، ط١، مجلدات المؤسسات الجامعية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٧٩.
- ١٠ بحثنا الموسوم التأديب الاسري، مجلة الحقوق، كلية القانون، جامعة كربلاء، ع١٣، ص٨.
- ١١ الفقرة ١) من المادة ٤١ من قانون العقوبات العراقي .
- ١٢ نصت المادة ٤١) من قانون العقوبات العراقي على ان " لاجريمة اذا وقع الفعل استمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون ... " .
- ١٣ سلام مؤيد شريف، جرائم العنف الأسري ضد الأطفال "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠١٢، ص٢٦.
- ١٤ الآن بريفت ، ردود على العنف ،المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، ع١٢٤، ١٩٨١، ص٢٩٧.
- ١٥ د. رمسيس بهنام ود. عبد القادر القهوجي، علم الاجرام والعقاب، نشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٦، ص١٢٣.
- ١٦ حسن ايوب، السلوك الاجتماعي في الاسلام، دار التوزيع والنشر الاسلامية، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٠٣.
- ١٧ يوسف مصطفى، السلوك الاجتماعي للفرد، شركة عكاظ، الرياض، ١٩٨٦، ص٢٠.
- ١٨ المادة ٣٧٧) من قانون العقوبات العراقي
- ١٩ بيان مجلس القضاء الأعلى العراقي رقم ٥١) في ٢٠١٥/٥/٣١.
- ٢٠ بيان مجلس القضاء الأعلى رقم ٦٩) في ٢٠١٧/٣/٢٧.